

Distr.: General
18 May 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١١٥ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا
في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة بأن تفيد بأن حكومة باكستان قد قررت
تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، في الانتخابات المقرر إجراؤها في
عام ٢٠١٧ في نيويورك.

إن باكستان تلتزم بقوة بتعزيز حقوق الإنسان ومبدأ حماية تلك الحقوق. كما أن باكستان، في
إطار سعيها إلى تحقيق التقيد الكامل بحقوق الإنسان، واستنادا إلى التجارب والخبرات التي اكتسبتها من
عضويتها في مجلس حقوق الإنسان، تتطلع إلى مواصلة المساهمة عن طريق المبادرة إلى التعاون مع المجلس
وكامل أجهزته وعملياته ومبادراته، وكذلك مع أعضاء المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة وأفراد
المجتمع المدني.

وترجو البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة إدراج هذه المذكرة الشفوية ومرفقها، اللذين
يحددان ترشيح باكستان وتعهداتها والتزاماتها الخطية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لقرار الجمعية
العامة ٢٥١/٦٠، في الوثيقة الختامية التي ستصدر من أجل الانتخابات المقبلة، وتعميمها على
الدول الأعضاء.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لباكستان لدى الأمم المتحدة

ترشيح باكستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان لفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - تشرف باكستان بتقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان لفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي من المقرر أن تُجرى انتخاباتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، خلال دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين في نيويورك. وتتطلع باكستان، في إطار التزامها القوي بقضية حقوق الإنسان العالمية، إلى استمرار دعم المجتمع الدولي لها وثقته فيها واطمئنانه إليها في سعيها إلى الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بوسائل منها عمل مجلس حقوق الإنسان.

٢ - إن باكستان عضو مؤسس لمجلس حقوق الإنسان، وقد عملت فيه سابقاً في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١ وفي الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥. وستسعى باكستان، من خلال وجودها في المجلس، إلى مواصلة إسهامها في الجهود الجماعية الرامية إلى المساعدة في توطيد جدول أعمال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، والمضي قدماً في مساعيها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي.

٣ - وفيما يلي سرد موجز لمساهمات باكستان وتعهداتها والتزاماتها الطوعية في مجال حقوق الإنسان، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتقدم المحرز في التعهدات السابقة

٤ - إن التزام باكستان بحقوق الإنسان ينبع في المقام الأول من دستورها ومن واجبها تجاه شعبها. وإننا عاقدو العزم على كفالة أن يعيش كل مواطن باكستاني في ظل المساواة والكرامة والحرية، مع توفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان الأساسية دون أي تمييز. وتشكل كلمات مؤسس بلدنا، القائد الأعظم محمد علي جناح، المبدأ التوجيهي لسياستنا، حيث يقول: "إننا مواطنون متساوون نعيش في كنف دولة واحدة".

٥ - وتشكل حقوق الإنسان أساس أي مجتمع منسجم وتقدمي. وتولي باكستان أولوية عليا لتعزيز أهداف التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية التي تتساند فيما بينها. وبذلك يترتب علينا التزام سياسي قاطع وقوي في هذا الصدد. وقد أحرزنا تقدماً كبيراً في ميدان حقوق الإنسان رغم التحديات التي تتراوح بين الإرهاب وبين محدودية الموارد. ولا تزال باكستان ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال بذل الجهود المبذولة على الصعيد المحلي، ومن خلال التعاون والمشاركة على الصعيد الدولي. وإن باكستان، في إطار سعيها إلى تحقيق التقيد الكامل بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان، واستناداً إلى التجارب والخبرات التي اكتسبتها من عضويتها في مجلس حقوق الإنسان، تتطلع إلى مواصلة الإسهام عن طريق المبادرة إلى التعاون مع المجلس وأجهزته وعملياته ومبادراته، وكذلك مع أعضاء المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة وأفراد المجتمع المدني.

خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

٦ - قامت حكومة باكستان، في إطار تنفيذ تعهداتها الطوعية، والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، وعزمها والتزامها الثابتين بزيادة تعزيز حقوق الإنسان في البلد، باعتماد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٦. وتتكون خطة العمل من ستة مجالات واسعة من مجالات العمل، وهي: (أ) الإصلاحات السياسية والقانونية؛ (ب) تنفيذ الأولويات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان؛ (ج) تنفيذ أنشطة متعددة القطاعات لحماية حقوق الإنسان؛ (د) تنفيذ المعاهدات الدولية ومعاهدات الأمم المتحدة؛ (هـ) الأنشطة المؤسسية؛ (و) استحداث آلية تنفيذ ورصد لخطة العمل. وتضم الخطة إطاراً زمنياً لتنفيذ المجالات ذات الأولوية مع ١٦ نتيجة من النتائج المرجوة و ٦٠ إجراءً لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في باكستان.

٧ - وتتوخى خطة العمل إقامة أنشطة، سواء على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات، بالتعاون مع الوزارات الاتحادية وإدارات المقاطعات. وقد حُصص مبلغ قدره ٧٥٠ مليون روبية باكستانية لدعم تنفيذ خطة العمل، يشمل مبلغ ٤٠٠ مليون روبية باكستانية للتحقيق في مجال حقوق الإنسان والتعريف والتوعية والبحث والاتصال؛ ومبلغ ٢٥٠ مليون روبية باكستانية لإنشاء معهد حقوق الإنسان؛ وصندوقاً للمهبات بقيمة ١٠٠ مليون روبية باكستانية لتوفير المساعدة القانونية المجانية للفقراء من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتقوم فرقة عمل وطنية برئاسة الوزير الاتحادي لحقوق الإنسان، مع تمثيل الوزارات الاتحادية وإدارات المقاطعات المعنية بالشؤون القانونية وحقوق الإنسان، حالياً بالإشراف على تنفيذ خطة العمل ورصدها. كما شُكّلت لجان على مستوى المقاطعات لرصد حالة حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى القواعد الشعبية. وإضافة إلى ذلك، فقد كان لبرلمان باكستان ميزة فريدة تتمثل في إنشاء أول وحدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم (ومقر أمانتها في البرلمان)، تركز خاصة على تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بحقوق الإنسان.

التصديق على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها

٨ - لقد صادقت باكستان على سبع معاهدات دولية أساسية وعلى بروتوكولين إضافيين في مجال حقوق الإنسان، وهي تواصل تنفيذ أحكام تلك المعاهدات وذيئك البروتوكولين. وصادقت باكستان على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ ونحن نركز الآن على تنفيذ تلك الصكوك على جميع المستويات. ولتحقيق هذا الغرض، أنشأت الحكومة وحدات مكلفة بتنفيذ المعاهدات على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات لغرض الإشراف على الامتثال لتلك الصكوك الدولية. وأُعِدَّت وحدة نموذجية لبناء قدرات مسؤولي الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات بشأن اتفاقيات حقوق الإنسان المصادق عليها، ويجري حالياً تنفيذ ذلك الوحدة النموذجية.

٩ - وتواصل باكستان تقديم تقارير منتظمة إلى الهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان بشأن تنفيذ تلك الاتفاقيات. واستُعرض في أيار/مايو، وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، على التوالي، تقرير باكستان الدوري الخامس المتعلق باتفاقية حقوق الطفل، وتقريرها الدوري الجامع للتقارير من الحادي والعشرين إلى الثالث والعشرين المتعلق بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. واستُعرض، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، التقرير الأولي المتعلق بتنفيذ اتفاقية مناهضة

التعذيب. وسوف يُستعرض، في عام ٢٠١٧، التقرير الأولي المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقرير الأولي المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب استعراض التقرير الوطني الثالث في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان

١٠ - وفقا لمبادئ باريس، أنشأت باكستان لجنة وطنية لحقوق الإنسان. واللجنة، التي بدأت أداء مهامها منذ أيار/مايو ٢٠١٥، مكلفة بطائفة عريضة من المهام تشمل جميع جوانب حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق منها بحقوق المرأة والطفل والشرائح الضعيفة الأخرى في المجتمع، كما أن لديها الصلاحيات اللازمة للبت في أي شكاوى متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ويشكل إنشاء اللجنة خطوة هامة من شأنها أن تسهم بقدر أكبر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في باكستان.

١١ - وتم تعزيز اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة. ويجري حاليا، في إطار فريق جديد، تنشيط اللجنة بعدد من المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة وحماية حقوقها.

١٢ - ويتمثل أحد الإنجازات البارزة الأخرى في ميدان حقوق الإنسان في تدعيم اللجنة الوطنية المعنية بالأقليات، ولجنة التحقيق المعنية بحالات الاختفاء القسري. ويدرس البرلمان حاليا مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الطفل.

١٣ - ويجري حاليا، وفقا للالتزاماتنا بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تدعيم المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، كما يجري إصدار تدابير وقوانين في مجال السياسات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وإضافة إلى ذلك، فقد شكّلت لجنة وطنية تمثل الإدارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ذات الصلة، تحت رئاسة وزير حقوق الإنسان من أجل تنفيذ الاتفاقية وغيرها من الالتزامات الدولية المتعلقة بالإعاقة.

التدابير التشريعية والسياساتية

١٤ - اتُخذ عدد من المبادرات في السنوات الأخيرة. وأقر البرلمان قوانين لإدخال تشريعات جديدة أو لمعالجة الثغرات في التشريعات القائمة. ومن أبرز التشريعات في هذا الصدد ما يتعلق منها بالمرأة، وتشمل ما يلي: قانون مكافحة الاغتصاب وقانون مكافحة جرائم الشرف، وقوانين متعلقة بالزواج القسري والمضايقة في مكان العمل، ومنع وقوع أعمال إجرامية تشمل استعمال الحمض.

١٥ - وأُتخذ عدد من التدابير الإيجابية، منها تخصيص مقاعد للنساء في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، وكذلك في جمعيات المقاطعات؛ وإنشاء التجمع البرلماني النسائي؛ وتخصيص مقاعد للمرأة في ثلاثة مستويات من الهيئات المحلية، وذلك تمشيا مع منهاج عمل بيجين؛ وحفظ ما نسبته ١٠ في المائة من المقاعد للنساء في الخدمات المدنية. وكل هذه التدابير السياسية تساهم في تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٦ - وإضافة إلى عدد من القوانين المتعلقة بحقوق الطفل التي ينظر فيها البرلمان حاليا، فقد سُنت قوانين تحظر العنف ضد الأطفال والإساءة إليهم، وترفع سن المسؤولية الجنائية، فضلا عن إجراء استعراض لنظام قضاء الأحداث. ويجري حاليا النظر في عدد من القوانين والتدابير الإدارية الرامية إلى

ضمان حقوق الأقليات، بما في ذلك مشروع القانون المتعلق بحماية الأقليات؛ ومشروع قانون الزواج المسيحي والزواج الهندوسي؛ وإنشاء قوة شرطة خاصة لتوفير الأمن لدور عبادة الأقليات؛ واتخاذ تدابير ترمي إلى منع إساءة استعمال القوانين المتعلقة بالتجديف.

١٧ - وبالنظر إلى الأهمية التي توليها الحكومة للحق في التنمية، فقد اتخذت خطوات لإدماج حقوق الإنسان في القطاع الإنمائي. ويدل إدماج حقوق الإنسان في خطة رؤية ٢٠٢٥ دلالة واضحة على هذه الأولوية. وبغية تعزيز التعاون الدولي على أعمال الحق في التنمية، فإنه يجري حاليا الاضطلاع بالعديد من المشاريع في إطار الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، وغيره من ترتيبات التعاون الثنائية.

١٨ - وعلى الصعيد الدولي، نواصل التعاون البناء مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وباكستان تعمل أيضا بصورة وثيقة مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وزار باكستان كل من: المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢؛ والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣. كما قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بزيارة باكستان في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وكانت تلك الزيارات مفيدة لنا باعتبارها وسيلة للحصول على آراء الآخرين وتعبيرا عن التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وجاءت تلك الزيارات في إطار جهودنا الرامية إلى تعزيز تعاوننا في ميدان حقوق الإنسان مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونحن نواصل التفاعل مع آليات حقوق الإنسان في جنيف.

التعهدات والالتزامات الطوعية

على المستوى الوطني

١٩ - بغية مواصلة تدعيم التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة، والتغلب على التحديات، فإن باكستان ستتخذ تدابير جريئة سواء في مجال إصلاح السياسات العامة أو الإصلاح القانوني، والقيام حيثما لزم الأمر بفرض تدابير إنفاذ فعالة لتشريعاتها وسياساتها الحالية في مجال حقوق الإنسان. وعلى وجه العموم، فإننا سنعمل على زيادة تعزيز الأخذ بالنهج الكلي في مجال حقوق الإنسان، على أن يكون التركيز الرئيسي للأنشطة المقبلة على المرأة والطفل والأقليات وذوي الإعاقة، وغيرهم من الشرائح المجتمعية المستضعفة. ولذلك، فإننا نتعهد ببذل قصارى جهدنا في هذا الصدد، بما في ذلك إيلاء الاعتبار لما يلي:

(أ) تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تنص على تنسيق أنشطتنا مع التزاماتنا الوطنية والدولية، إضافة إلى أنها تحدد توجهها الاستراتيجي الرئيسي وأولوياتنا الرئيسية؛

(ب) وضع آلية لتحديد الثغرات في التشريعات القائمة، واقتراح تشريعات جديدة، واستعراض إنفاذ التشريعات السارية، وذلك بالتشاور مع حكومات المقاطعات، ومع جهات معنية أخرى، بما في ذلك المجتمع المدني؛

(ج) مواصلة تعزيز الفعالية التشغيلية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يتفق ولاياتها، من خلال توفير الموارد البشرية والمالية الكافية؛

(د) تعزيز بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك الوحدات المكلفة بتنفيذ المعاهدات، فيما يخص الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدّقت عليها الحكومة؛

(هـ) الاستمرار في ضمان إتاحة العدالة الناجزة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بوسائل منها تدعيم الموارد البشرية والتقنية المتاحة لوكالات إنفاذ القانون وللمدعين العامين؛

(و) إدكاء الوعي من خلال الحملات الإعلامية والحلقات الدراسية وحلقات العمل، ومن خلال إدخال التنقيف بحقوق الإنسان إلى المؤسسات الأكاديمية والتدريبية؛

(ز) إنشاء المزيد من مراكز الأزمات لفائدة المرأة، وتعزيز وتوحيد المراكز/الخدمات القائمة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لغرض توفير خدمات إعادة التأهيل للضحايا والناجيات من العنف، وتعزيز مراكز الشرطة الخاصة بالمرأة؛

(ح) ضمان حقوق الأطفال من خلال إنشاء لجنة وطنية لحقوق الطفل، وتعزيز المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ط) حماية حقوق الأقليات وتعزيز الوثام بين الأديان، من خلال مختلف التدابير السياسية والتشريعية؛

(ي) توسيع نطاق خطوط المساعدة المجانية في جميع المقاطعات لتلقي الشكاوى وتقديم المعلومات، فضلا عن الربط بين الشكاوى المقدمة والمؤسسات المعنية، بما في ذلك مكاتب أمين المظالم؛

(ك) استخدام الصندوق بفعالية لتقديم المساعدة القانونية المجانية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛

(ل) إدماج مراعاة حقوق الإنسان في صلب التخطيط الإنمائي عن طريق إدراج القضايا الشاملة لعدة قطاعات والمتعلقة بالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في إطار رؤية عام ٢٠٢٥، على المستوى الاتحادي وعلى مستوى المقاطعات. وبذل جهود من أجل تخصيص موارد كافية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني في برنامج تطوير القطاع العام.

على الصعيد الدولي

٢٠ - تقدر باكستان حق التقدير التعاون الدولي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أساس المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من المعاهدات والإعلانات المتعلقة بحقوق الإنسان. وبهذه الروح، فإن باكستان ستواصل العمل على زيادة تدعيم مساهمتها في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، ومشاركتها الإيجابية مع مجلس حقوق الإنسان فيما يلي:

(أ) ستواصل باكستان، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان، سعيها الحثيث لجعل المجلس محفلا للحوار والتعاون الحقيقيين على أساس مبدأي عدم التمييز، والنزاهة، على النحو المبين في قرار المجلس ١/٥ المتعلق ببناء مؤسسات المجلس؛

(ب) شاركت باكستان بنشاط في إنشاء مختلف آليات المجلس وفي الاستعراض الذي أجراه في عام ٢٠١١. وسنواصل المساهمة في تحقيق فعالية وكفاءة أساليب عمل المجلس وآلياته المختلفة؛

(ج) سنواصل القيام بدور نشط في المجلس بغية تعزيز المجلس بما يشجع على الحوار، والتعاون، وبناء القدرات والمساعدة التقنية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مع إيلاء الاعتبار الواجب للقيم التاريخية والثقافية والدينية للدول الأعضاء والظروف الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بها؛

(د) سنواصل تعزيز المشاركة البناءة والحوار والتعاون مع الدول المعنية في معالجة "الحالات المثيرة للقلق" المعروضة في مجلس حقوق الإنسان؛

(هـ) إننا نعتبر أن الاستعراض الدوري الشامل يمثل آلية تعاونية فريدة لتحديد التحديات التي تواجه حقوق الإنسان وتقديم توصيات ملموسة بطريقة غير مسبقة. وقد شاركت باكستان مشاركة بناءة في الاستعراض الدوري الشامل الثاني المتعلق بها الذي أُجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وسنواصل بذل الجهود لزيادة تعزيز المشاركة من جانبنا أثناء استعراض تقريرنا الثالث المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كما سنشارك في آلية الاستعراض الدوري الشامل خلال دورته الثالثة، وذلك بتقديم توصيات مفيدة وعملية المنحى إلى الدول الأعضاء الأخرى؛

(و) كان لباكستان شرف العمل كمنسق لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في جنيف على مدى الأعوام العديدة الماضية. وسعت باكستان إلى بناء الجسور والمساعدة في التغلب على أوجه الاختلاف وسوء الفهم التي بدا أحيانا أنها شابت النهج الذي يتبعه العالم الإسلامي والغرب إزاء بعض المسائل. وتحقيقا لهذه الغاية، ما فتئت باكستان تشكل جزءا من جميع المبادرات الرئيسية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والانسجام بين جميع المجتمعات والثقافات والمشاركة في تقديم القرارات في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان من أجل تعزيز الحوار بين الأديان والتعاون المشترك بين الثقافات من أجل السلام. وهذا يشمل قرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦ المتعلق بمكافحة التعصب، والقبولية النمطية السلبية للأشخاص ووصمهم والتمييز ضدهم والتحرير على العنف وممارسته ضدهم، بسبب دينهم أو معتقدهم؛ وقرار الجمعية العامة المتعلق بتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، الذي اشترك في تقديمه كل من الفلبين وباكستان. وتتعهد بأن نواصل العمل مع جميع الدول الأعضاء على صون وتعزيز توافق الآراء على بشأن هذه المسائل؛

(ز) ما برحت باكستان تدعم الدور والأنشطة اللذين يقوم بهما تحالف الحضارات بالأمم المتحدة من أجل تعزيز ثقافة يسودها الحوار والتسامح والتعاون بين شعوب العالم كافة. وسنواصل دعم هذه المبادرة؛

(ح) أقامت باكستان، بوصفها منسق منظمة التعاون الإسلامي وبصفتها الوطنية على السواء، أواصر اتصال وتنسيق قوية مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار سعيها الحثيث إلى تعزيز جدول أعمال حقوق الإنسان والنهوض به. وتتعهد بمواصلة دعم المفوضية في تنفيذ ولايتها؛

(ط) ستواصل باكستان تقديم جميع التقارير الدورية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تمشيا مع التزاماتها التعاهدية والمشاركة البناءة أثناء الاستعراضات؛

(ي) سنواصل تعزيز التعاون والمشاركة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وقد قررنا أيضا توجيه دعوتين إلى المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، لزيارة باكستان في مواعيد مناسبة للجانبين.

٢١ - إن باكستان، بوصفها دولة ديمقراطية وتقدمية، عاقدة العزم على دعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية العالمية للجميع. ويتجلى ذلك في الالتزام السياسي الرفيع المستوى وفي سياسات الحكومة وبرامجها في مجال حقوق الإنسان، وفي رغبة باكستان واستعدادها الثابتين والمستمرين للعمل مع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون والآليات المتعددي الأطراف من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وباكستان تعتبر فرصة العمل في مجلس حقوق الإنسان وسيلة للنهوض بهذه الأهداف، وتعرب عن امتنانها البالغ للثقة والمساندة اللتين منحتهما إياها الدول الأعضاء.